إهداء...

إلى كل الأنفس التي وُئدت، وإلى كل الأطفال التي يُتّمت، وإلى كل الأجساد التي مُزّقِت فأصبحت مُعاقة إلى الأبد، وإلى الحرائر والأعراض التي هُتِكت، وإلى الفضائل والشهامة والأخلاق التي أُقبرت، وإلى الإنسانية التي عُذِّبت فأُهينت، وإلى الآمال التي اشرأبت فقزُمِت، وإلى الأجيال التي ترنو لغد ماضيه وحواضره أفسِدت، وإلى الوطن الذي كل موارده أهدرت، وإلى الشعب الذي عُرّيَ حين قالوا له سيلبس مما تصنعه مصانعه التي أغلِقت، وإلى الجوعَى الموعودين بالأكل من أرض بيعت فما زُرِعت، وإلى الأرض البكرة التي ظلت بوراً حتّى قُسِّمت، وللتاريخ وحقائقه التي زُوِّرت، أهدي الكلمات التي جاءت في هذا الكتاب، فما هي إلا أشلاء ألملمها من تلك المنظومة التي بُعثِرت، تلك التي أرادوها أن تُثني عَزِيمة شعبٍ يوماً قالوا إنها وَردة ذبُلت لكنها أينعت.

أهدي هذا الكتاب إلى والدي محمود دوسه عبد الرحمن، رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جنّاته مع الشهداء والصديقين، وإلى والدتي حليمة حقار أحمد متّعها الله بالصحّة والعافية وأطال عمرها، فقد علماني كل خِصلة سمحة يراها الآخرون في شخصي، أسأل الله أن أكون باراً بهم وأن يغمرني رضاهم في الدنيا والآخرة. وأهدي هذا الكتاب إلى رفيقة دربي عائشة بشارة دوسه وأبنائي عمر ومحمد وحسام وبنتاي عبير وأريج الذين منحوني من وقتهم الكثير لأنجز هذا الكتاب، أسأل الله أن يعينني على تعويضهم بكل غالٍ ونفيس.

obeikandl.com

تمهيد

بدأت تراودني فكرة تأليف كتاب عن إقليم دارفور وأزمة الدولة في السودان منذ منتصف ثمانينيات القرن المنصرم، حينها كنت مغترباً في المملكة العربية السعودية، لكنها ظلّت فكرة تراوح مكانها ولم تتفجّر لانشغالات عديدة في ذلك الوقت، ورغم ذلك تبدو أيلولة الخواء فيها كما لو كانت تستحوذ على كل المساحات في ذهني فتبقيه خامداً وجامداً في ذلك الاتجاه، غير أن الفكرة بدأت تزداد حضوراً في الذاكرة بعد تطور النزاع ضد النظام إلى المستوى المسلّح في منتصف العام ٢٠٠٢م تلبية لإصراره على الحل العسكري واصطفافي بعد ذلك وانخراطي عضواً في حركة تحرير السودان، في طابور العمل لصالح القضية التي كانت وما زالت عدالتها كالشمس في رابعة النهار، بيد أن الفكرة قد بلغت ذروتها في الرغبة للانفجار بعد اتفاقية أبوجا مباشرة في العام ٢٠٠٦م، ولعل ذلك يعود إلى تفاعلات عسيرة ظلّت تختمر في دواخلي وتنازعني وتشدني نحو الإفراغ زمناً طويلاً بعد ذلك، تلك التفاعلات كانت هي انعكاسات اللحظات التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام لدارفور والتي تُسمّى أحياناً باتفاقية أبوجا تحت رعاية الرئيس النيجيري الأسبق أولوسقن ماثيو أوكيكيولا أريمو أوباسانجو في أبوجا في صبيحة يوم الخامس من مايو ٢٠٠٦م في قصر الرئاسة النيجيرية الواقع بالقرب من أسو روك (Aso Rock) في منطقة أسوكورو (Asokoro District) وأسو روك هو الجبل الأصم وأحد المعالم البارزة والجميلة، وهو يقع في ضاحية قريبة من تخوم مدينة أبوجا الخضراء. لقد شاهدت ذلك الحفل بحسرة عبر التلفاز من

داخل غرفتي في فندق (شيدا) حيث لم تطاوعني نفسي للذهاب لحضور حفل التوقيع رغم أنني كنت كبير المفاوضين عن حركتي تحرير السودان الحاضرتين هناك بقيادة مني مناوي وعبد الواحد نور، فقد كنت حينها رافضاً للاتفاقية بصيغتها تلك لقناعتي وتراكمات معرفتي بطبيعة النظام الحاكم وفهمه للاتفاقيات وأسلوب تعامله معها ومدى الصعوبات التي تستكمن بها مرحلة إنفاذ مثل تلك الاتفاقية، والواقع أن تلك المعرفة بالنظام كانت مشاعة بحكم تعامل النظام مع الذين يخالفونه الرأي منذ أن استولى على السلطة في يونيو ١٩٨٩م، لم تكن قناعتي تلك حُباً في الحرب التي تُبقي استمرارية الوضع المأساوي الذي يعيشه المواطنون في دارفور، وإنما إدراكي بأنها بصيغتها تلك لن تجلب السلام المنشود ولن تحقق طموحات أهل دارفور، ولن تعالج ذلك القدر الذي نأمله لأزمة الدولة في السودان فيما كنا نأمله من انتقال مرحلي للمعالجة الشافية، وستمدد المعاناة والمأساة وتكون جزءًا من وقود إستمرارية الاشتعال للحرب. ليس لتلك الحسرة التي عبّرت عنها أي مس بالرئاسة النيجيرية وجهودها التي تستحق من أطراف التفاوض الدارفورية اتفاقاً أكثر مضموناً وضماناً للسلام، وإذ أذكر ذلك لا بد أن أثمّن دور الرئيس أوباسانجو والحكومة النيجيرية والشعب النيجيري على كرم الضيافة والجهود التي بذلوها في رعاية المفاوضات رغم أنها لم تنته النهاية التي نرغبها وليس لهم دور محوري في إخفاقنا من تحقيق الحد الذي كنا نصبوا إليه من اتفاق يحمل ويحفظ لأبوجا تلك الأريحية، ما استدام السلام في دارفور والسودان، كما لن يُقلل عدم حضوري ذلك الحفل فيما أكنّه من إحترام نكتنزه في تقاليدنا وتفرضه الأعراف الدبلوماسية للرئاسة النيجيرية أو للدولة المضيفة، أو للشعب النيجيري، وحسبي أنهم يتفهمون الدواعي كما ينبغي، وسوف نتناول تفاصيل كل ذلك في الفصول القادمة من الكتاب لا سيما عندما نتحدث عن مسيرة المفاوضات ومآلاتها.

المعلوم أن فندق (شيدا) كان هو مقر الجولة السابعة من المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية ووفدي حركتي تحرير السودان وحركة العدل والمساواة والتي أسفرت كما سبق أن أشرنا عن موافقة حركة تحرير السودان التي يترأسها الأستاذ مني أركو مناوي على توقيع الاتفاقية بينما امتنعت كلٌ من حركة تحرير السودان برئاسة الأستاذ عبد الواحد محمد أحمد النور وحركة العدل والمساواة برئاسة الشهيد الدكتور خليل إبراهيم محمد.

هذا الكتاب وكما يشير عنوانه يتناول أزمات وتراكم مآخذ دارفور على الدولة

السودانية عبر العصر الحديث، ولأنه كذلك فقد يجد القارئ نفسه أمام إطار أكثره إقليمي المنحى وجهوي الهوى وهذا لا يعني بأي شكل من الأشكال أنه انعكاس لرؤيتي الشاملة لأزمة الدولة في السودان وإنما هو إلقاء لضوء عبر زاوية رؤيا تركّز بخصوصية على دارفور ضمن الإطار الأشمل لأزمة الدولة في السودان عبر الحقب مع الاقتران بأحداث مكثّفة وحية ومشهودة في سياق زماني قصير وقريب خلال السنوات العشر الأخيرة، وسيجد القارئ السوداني الكثير من الطرح الصريح والشفاف لبعض الأزمات الاجتماعية التي ظل المجتمع السوداني يعاني منها لعقود لكنه ظل أيضاً يؤجّل طرحها بشفافية رهبة من تداعيات الطرح أو استمراءً لاستمرار الممارسة وتعمّداً للتغييب أو ربما جهلاً بتداعيات كل ذلك، في وقت اعتقد بأن طرحها بشجاعة وصراحة والسعي للوصول إلى معالجات عاجلة لها أفضل من تعمّد تجاهلها أو تناسيها وتغييبها، لأن تجاهلها سيضخّم تراكم أغبانها في نفوس الأجيال الشابة الحالية وتلك الناشئة التي هي عماد وقيادات الوطن في المستقبل، والتي نأمل أن نتجاوز بمعالجتها انفجار مثل تلك الأغبان الكامنة في النفوس نتاجاً لرواسب التعمّد والتجاهل والرهبة، وقد شهدت العشر الأول من الألفية الميلادية الثالثة بعضاً من نيازك مثل تلك الانفجارات، لا سيما ونحن في مرحلة تساوت فيها الأكتاف وتوفّرت فيها المعطيات لدى كل الأطراف ضمن حقيقة سهولة المعلومة ووسائل انتقالها، ولذلك أشدد بأن الإصرار على استمراء الممارسة وتعمّد التغييب أو التأجيل أو الخوف من مواجهة تلك الأزمات الاجتماعية وغيرها ستكون نتيجته ضياع الوحدة الوطنية والتمزّق الشامل لوطن ألفناه باسم السودان في لحظة لا ينفع فيها الندم، وهذا ما يدفعني أكثر أن أُنكِي الجراح وأدعو الجميع من مبدأ الحرص على لُحمة الوحدة الوطنية التي تأذّت كثيراً أن لا نتهيب هذا الإنكاء ونغوص في كل المثالب ونواجهها بحقيقتها ونعمل على معالجتها حتى لا نترك منبتاً ينفذ منه الداء ليصيب الأمة والوطن ونمّهد الطريق للأجيال القادمة أن تعيش في وطنٍ معافى من كل العلل الاجتماعية ليتفرغ للتعامل مع التحديات المادية لعصره والعالم البعيّد وذلك الذي هو مِن حوله. أنتهز هذه السانحة لأتقدم بخالص شكري وتقديري لكل الذين أعانوني في أن أكتب هذا الكتاب أفراداً أو مؤسسات من خلال إمدادي بالمعلومة أو من خلال الملاحظة في منهج التبويب والترتيب والوثائق، ولأنهم كثر فلا أتمكّن من تحقيق رغبتي في ذكرهم بأسمائهم فرداً فرداً لكنني أحمل لهم معزّتي وتقديري أبداً وأقاسمهم أي نجاح يمكن لهذا الكتاب أن يصيبه بإذن الله، وأعفيهم من

أي فشل له لا قدّر الله، بيد أنني أود أن أخص بالذكر العم الأستاذ بشرى دوسه عبد الرحمن الذي قام بتصحيح اللغة والنحو ولم يترك شاردة أو واردة إلا وزنها بلسان البيان وأصّلها ببلاغة التبيان بعين العالم المتخصص، وإذا ما قُدّر لبعض الهنّات اللغوية والنحوية أن تجد طريقها إلى الكتاب بعد الطباعة فهي قطعاً من قصوري.

obeikandl.com

المقدمة

دارفور وأزمة الدولة في السودان وضمن مفهومها العريض ليست وليدة الاندلاع الأخير للأحداث في مستهل الألفية الثالثة، وإنما هي أزمة موغلة في القدم ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل حيث تعود جذورها في نسختها الأولى إلى مرحلة المهدية، وبشكل أكثر تحديداً عندما آثر الإمام محمد أحمد المهدي الذي تنحدر أصوله من قبائل الدناقلة النوبية من إقليم شمال السودان إلى اختيار الخليفة عبد الله التعايشي ذي الأصول العربية المنحدر من إقليم دارفور في غرب السودان ليصبح خليفة له، الأمر الذي أثار حفيظة نظرائه المعاونين معه للمهدي من ذوي الأصول المنحدرة من الإقليم الشمالي في رفض ذلك الاختيار الذي ترك غُصّة في دواخلهم ومن ثمّ حركّ نوازعهم للعمل على إلغائه أو مناوأته في حال العجز عن تحقيق الإلغاء، ويعود ذلك إلى شعورهم بأنهم بحكم انتمائهم إلى الروابط الجهوية والاثنية والقبلية مع الإمام المهدي النوبي الأصل يشعرون وكأنهم أحق بالخلافة من الخليفة عبد الله التعايشي العربي الأصل والقادم من أقاصي غرب السودان من دارفور، وهو شعور في شكله ومضمونه يتعارض مع أي نوازع إيمانية ويستند إلى بوائق جاهلية حتى وإن صدر من أشخاص يُفترض في أنهم ضمن خلفاء للمهدي. بعض المؤرخين الذين صدقوا في سرد تلك الأحداث قد بيّنوا عمق الأسباب الحقيقية والدوافع الراجحة التي حدت بالإمام المهدي في أن يذهب ذلك المذهب لا سيما فيما رُوي عن خطابه الذي يصف فيه مناوئي قراره ذلك من قبيلة وعشيرته الأقربين بأنهم أهل دنيا بينما يرى أنه يحمل

رسالة أرفع مرتقيّ تقود إلى دار أبقى من الدنيا الفانية ومزاينها، ولعل ما نشهده هذه الأيام من تكالب على الدنيا ومفاتنها وبشكل صارخ من الأحفاد الذين شكّلوا عماد حكومة الإنقاذ وعرّابيها مستخدمين غطاء الدين، ليُعزز بشكل كبير تلك القريحة التي تفوه بها الإمام المهدي قبل أكثر من مائة وثلاثين عاماً، ويجوز لنا أن نزيد عليها بأن وبالها كصفة وراثية كانت أو مكتسبة، أضحى صفة مُعدية لآخرين وإن لم يكونوا من نفس الجهات أو الإثنيات أو القبائل التي ذهب إليها المهدي في وصفه حيث انتقلت إليهم العدوى، ربما بتبسيط على سبيل الممازحة نقول قد تأثروا بالقول المأثور... من عاشر قوماً أربعين يوماً صار مثلهم... فما بال من عاشرهم أكثر من مائة عام، لكن ليس بالضرورة أن يصيب حديث الإمام المهدي عين الحقيقة بشكل كامل، فهناك من هم غير ذلك من نفس الملّة والجهة التي ينتمي إليها، حيث بينهم من يتمتّعون بضمير حي ونفس عفيفة بيد أن عُمُم الشر أطغى في التوصيف أحياناً. والسبب الثاني والأكثر وضوحاً في تقدير المحللين والذي أجد نفسي أكثر ميلاً نحوه هو الدور الأكثر بروزاً للراية الزرقاء التي كان يقودها الخليفة عبد الله التعايشي التي لبّت نداء المهدي وآوته وناصرته في أحلك المحن ودوّنت سجلًّا ناصعاً من الانتصارات التي شكّلت ورسمت ملامح الحقبة المقبلة من عصر الدولة المهدية ومهّدت إلى قيام الدولة السودانية بحدودها الجغرافية التي ما فتئت ماثلة لوقت قريب برغم أنها ظلّت على الدوام مهددة بالانحسار والانفلاق والانشطار بفعل الطموحات والممارسات الأحادية للوبي الحاكم والساعي حثيثاً لاحتكار السلطة، حتى اكتملت إحدى فصولها بالاستفتاء الذي جرى في جنوب السودان في التاسع من يناير ٢٠١١م والذي قُدِّر فيه للجنوبيين أن ينحازوا إلى خيار الانفصال ويترجموا كل الترجيحات والمؤشرات والإرهاصات والتحليلات التي سبقت ذلك إلى واقع ملموس، فأصبحت دولة السودان التي وحّدها الخليفة عبد الله التعايشي على رقعة أرض بلغت مساحتها مليون ميل مربع قد تراجعت بعد مائة عام وبضعة سنين إلى ما قد يوازي سبعمائة وستين ألف ميل مربع بفضل أحد الأحفاد المنسوبين إلى مناوئيه من الذين ليس لهم من همّ سوى البقاء في السلطة مِمن أشار إليهم الإمام المهدي بحديثه بأنهم أهل دنيا. وتبعاً لذلك يتراجع كثيراً ترتيب السودان من أكبر دولة في أفريقيا والعالم العربي، كما يتراجع على المستوى العالمي في المساحة من الترتيب العاشر إلى المرتبة السابعة عشرة، وتتبع ذلك بالطبع كل التراجعات الأخرى المقرونة بذلك.

المرحلة الثانية للأزمة هي بعد إعلان الاستقلال الذي دعت به النخبة السودانية آنذاك من داخل البرلمان وأكمل الدعوة بالتتويج تلاوة الإعلان من قِبل العضو الأستاذ عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكه، والمعلوم أن عبد الرحمن دبكه هو من أبناء إقليم دارفور، وعقب الاستقلال بدأ الإحساس بلسعات الظلم تزداد لدى النخبة من أبناء دارفور لاسيما عندما تمّت عملية السودنه ولم يكن من أبناء دارفور ضمن أكثر من ثمانمائة منصب تمت سودنتها أي منصب، بينما كان نصيب الجنوبيين أربعة مناصب حسبما ما ورد في الوثائق التي أرّخت لتلك المرحلة، وحيث أنها كانت قسمة ضيظى رغم ما ذهبت إليه بعض الآراء بأن الأمر خاضع لمعايير الكفاءة والخبرة التي لا أشك في أنها قطعاً متوفرة لدى عدد مقدّر من أبناء دارفور الذين عملوا في الخدمة المدنية في ذلك الوقت، خاصة وأن كثيراً من العاملين في الخدمة المدنية في المناصب الإدارية الوسيطة على مستوى السودان كانوا ممن أكملوا المرحلة الوسطى من التعليم (المتوسطة) أو معهد بخت الرضا وتدّرجوا تصعيداً، ولم تكن أكثرية الوظائف المسودنة بأعلى معياراً من ذلك، إلا أنه لا ينبغي ونحن على عتبة الاستقلال الأولى ألّا يُنظر أيضاً إلى معايير العدالة والمساواة الأخرى (Norms of equity and equality) وأقربها معيار التمييز الإيجابي عطفاً على انعدام وجود ممثلين ولو رمزيين لبعض المجتمعات مع وضع الاعتبار لحجم السكان في كل إقليم، أو نحو ذلك من معايير كفيلة بمراعاتها أن يتم تأمين الوحدة الوطنية دون أن يكون لتلك المراعاة أي تأثيرات سلبية في ذلك الحين وفي المستقبل على السواء. لذلك كان من الطبيعي أن ينعكس في سجلات التاريخ بأنها بداية بذر بذور نبتة الأزمة التي جذّعت وأورقت بشدة فيما بعد وبلغت هذا الشأو الذي نحن نعايش نتاجه اليوم.